البلد صدى
السبت 15-08-2009 العدد 1969
16

الهيئة المنظمة للاتصالات... لا صراع بل تكامل

صدى البلد

أوضحت "الهيئة المنظمة للاتصالات" أصول علاقتها مع وزارة الاتصالات والدور التنظيمي المكلفة القيام به بموجب قانون الاتصالات 2002/431، في ظل تكرار الحديث عما يعتبره البعض "تضارباً" في الصلاحيات أو "صراعاً" عليها بين الهيئة والوزارة".

أحكام القانون

وأوضحت الهيئة "أن العلاقة مع وزارة الاتصالات خاضعة لأحكام قانون الاتصالات رقم 431، بمعزل عن تأسيس شركة اتصالات لبنان (ليبان تيليكوم) أو عدم تأسيسها، علما أن الهيئة سبق لها ودعت مراراً وزارة الاتصالات إلى إنشاء هذه الشركة، باعتباره خطوة مهمة على طريق تنظيم القطاع".

وأشارت الهيئة "إلى عقدي الادارة الجديدين اللذين حظيا بموافقة مجلس الوزراء في قراره رقم 46 تاريخ 2008/11/27 وقد تضمنا بنوداً تلزم المشغلين الجديدين بتطبيق كل الأنظمة والقرارات الصادرة عن الهيئة (البند 7-2-10 من عقد الإدارة)، بخاصة في ما يتعلق بمراقبة جودة الخدمة وحماية المستهلك وسياسات التوزيع". ولفتت الهيئة الى "أنها ومنذ تأسيسها في نيسان 2007 حتى تاريخه، لا تزال تقوم بكل الجهود والخطوات الآيلة إلى ترسيخ التعاون البناء مع وزارة الاتصالات، ومنها الاجتماعات والمراسلات والدراسات المتعلقة بتطوير خدمات الإنترنت السريع في لبنان، ومراكز خدمة الزبائن، ومؤشرات جودة الخدمة"، مؤكدة "عدم وجود أي تضارب أو صراع على الصلاحيات التنظيمية بينها وبين الوزارة، بل على العكس من ذلك فإن دورها ودور جميع الفاعلين في قطاع الاتصالات، بمن فيهم الوزارة، يجب أن يكون مكملا لبعضهم البعض وأن المسؤولية تبقى مشتركة بين الجميع في تطوير سوق الاتصالات اللبنانية وفي تأمين مصلحة المستهلك".

الاتصالات تردّ

ردت وزارة الاتصالات في بيان على "الكلام غير المسؤول على لسان بعض المسؤولين حول مسؤولية وزارة الاتصالات في قضية محطة الباروك"، مشيرة إلى أن "وزير الاتصالات الحالي جبران باسيل هو من اعطى التوجيهات في 4 نيسان 2009 لتوقيف المحطة عن العمل أمام مرأى من الاعلام، اثر ورود المعلومات في خصوصها. وهو من اوعز بإحالتها الى القضاء".

وأوضح البيان أن "الاجهزة المصادرة من المحطة قد وضعت في الخدمة بتاريخ 8 تشرين الثاني 2006، على عمود إحدى المحطات التلفزيونية المعروفة. وقد تم مسح واخفاء ماركتها وارقامها التسلسلية اعتقادا من اصحابها ان في امكانهم اخفاء مصدرها". ولفت إلى ان "بعض الاسماء من اصحاب الشركات الضالعة في القضية قد وردت في الملف المحال الى القضاء.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"